حديث (ضرب الأولاد على ترك الصلاة) بين الثبوت وعدمه

بهزاد كريم وهاب[1]، سليمان سليم إبراهيم[2]، ئوميد محمد عبدالغني[3]

[1،2،3] قسم التربية الدينية، فاكلتي التربية، جامعة كويه، إقليم كوردستان، العراق

المستخلص

هذا البحث يتناول دراسة حديث (ضرب الأولاد على ترك الصلاة) من حيث الرِواية، لأن هناك من ينكر هذا الحديث من حيث الثبوت والصّحة ويرفض الحديث ولايعمل به، وكثر في زماننا هذا أدعياء العلم وممن لا يحسنون فهم النصوص فضلاً عن معرفة طرق ثبوتها والأسس والمبادئ والضوابط التي وضعها العلماء من أجل التمييز بين ما صحت نسبته من الأحاديث والآثار وما تخللها من ضعف أو علة حالت دون ثبوتها، نجد من أمثال هؤلاء من لا يتحرجون في ردّ الأحاديث الصحيحة والثابتة عند أهله بحجج واهية ومعايير غير منضبطة ومنهجية خاطئة، ومن المعلوم أنّه إذا بَطُل ثبوت التّليل سقط الاحتجاج به، ولإثبات ورود هذا الحديث فقد قمنا بتخريجه من دواوين السنة المتكونة من الصّحاح والسّنن والمسانيد والمعاجم، وذكرنا ألفاظ الحديث، ثم ذكرنا حكم الحديث بعد ذكر كل الطروق، وذلك من خلال الاستعانة بأقوال كبار أئمّة الحديث من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، فإنّ جمع الرّوايات وطرق الحديث من الموازين التي ذكرها الأئمّة للتّميز بين ما هو مقبول يُحتج به، وما هو مردود يسقط الاحتجاج به عند الحكم على أيّ مسألة ورد النّص بشأنه، وخصوصاً إذا كان موضوع الحديث متعلّق بعمود الإسلام وأحد أركانه وهو "الصلاة"، ومن خلال ذلك قمنا بالرّد. على الّذين يشكّكون في صحة الحديث وثبوته وبيّنا ما هو ضعيف وما هو صحيح، ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلنا إليها.

الكلمات المفتاحية: الحديث، الأولاد ، الضرب، الصحيح، الضعيف.

١. المقدمة

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على نبيه المصطفى وعلى آله وأصحابه أهل الصدق والوفا.

فبعد أن كثر في زماننا هذا أدعياء العلم وممن لا يحسنون فهم النصوص فضلاً عن معرفة طرق ثبوتها والأسس والمبادئ والضوابط التي وضعها العلماء من أجل التمييز بين ما صحت نسبته من الأحاديث والآثار وما تخللها من ضعف أو علة حالت دون ثبوتها.

نجد من أمثال هؤلاء من لا يتحرجون في ردّ الأحاديث الصحيحة والثابتة عند أهله بحجج واهية ومعايير غير منضبطة ومنهجية خاطئة.

ومن الأحاديث التي ردّت وضعّفت من قبل هؤلاء هو حديث (ضرب الأولاد على ترك الصلاة) بحجة معارضته لما صدر عند علماء النفس الغربيين من تجريم ضرب الأطفال مطلقاً في أي سن كانوا وبأي حجة كانت، دون مراعاة أصول النقد الصحيح وإتباع منهج المحدثين في دراسة الأحاديث ودون الرجوع إلى أقوال أهل العلم من النقاد وجهابذة الحديث لمعرفة أحكامهم على الحديث.

إن من المؤسف جداً أن نرى كل من قرأ بعض الكتب وتعلّم بعض المعاني والمفاهيم من تلقاء نفسه دون أن يتخصص في مجال الدين والشريعة ينصب نفسه مفكراً ومتنوراً ومجتهداً في الدين ويدعو إلى الإصلاح الديني فيقبل منه ما شاء وما أراد وما وافق عقله ومنطقه القاصر الضيق، ويردّ ما شاء وما أراد وما خالف ذلك.

ولا شك أن هذه الجرأة وهذا التعدي لم يكن معروفاً في الماضي، فنحن نتعجب من هؤلاء لاسيما حينما نقارن بينهم وبين كبار علماء الحديث من المتقدمين عندما كان أحدهم يصنف كتاباً في الحديث كان يعرضه على شيوخه وعلى علماء زمانه لكي ينظروا فيه ويصوبوا ما وجدوا فيه من صواب وينبهوه على ما وجدوا فيه من خطأ.

فهذا الإمام البخاري على جلالة قدره ورفيع مكانته يعرض كتابه (الجامع الصحيح) على كبار شيوخه أمثال الأئمة: (أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني وغيرهم).

نقل ابن حجر عن العقيلي قوله: لما ألّف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوا وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة. (ابن حجر العسقلاني أ، 1379هـ،7/1).

وهذا أبو داود صاحب السنن كتب رسالة إلى علماء مكة يعرض فيها كتابه ويبين منهجه فيه ويطلب منهم إبداء الرأي فيه.(أبو داود- ج، بدون، ص1- 35).

وذاك الإمام الشافعي يقول لتلميذه الإمام أحمد بن حنبل: (أنتم أعلم بالحديث والرجال مني فإذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني...). (ابن حنبل- ب، 2001م،463/1).

مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٢ (٢٠٢٤)
أُستلم البحث في ١ كانون الأول ٢٠٢٣؛ قُبل في ٩ كانون الثاني ٢٠٢٤
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤
البريد الإلكتروني للمؤلف: bahzad.kareem@koyauniversity.org
حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٤ بهزاد كريم وهاب، سليمان سليم إبراهيم، ئوميد محمد عبدالغني هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبية - CC BY-NC-ND 40.

وهذا الإمام الأوزاعي يقول: (إن كنا لَنَسْمَعُ الحديث فنعرضُه على أصحابنا كما نَعرضُ الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عَرفوا أخذنا، وما أنكروا تركنا). (ابن أبي حاتم، 2006م، 22/1).

فإن كان أمثال هؤلاء العلماء من كبار الأئمة المتقدمين ومن المتخصصين في الحديث وعلومه لا يجيزون لأنفسهم أن ينفردوا بالحكم على الأحاديث فكيف بغيرهم ولاسيما إن كان من قِبل من لا يعرفون أبجديات علم الحديث.

وعليه فإن فكرة الكتابة عن هذا الموضوع ودراسة حديث (ضرب الأولاد على ترك الصلاة) جاءت لإزالة الغموض التي يعتريه من حيث ثبوت صحة الحديث سنداً ومتناً ومبنىً ومعنىً وبيان حكم العلماء عليه، فإننا لما رأينا اتجاهين مختلفين في شأن هذا الحديث بين تصحيحه وقبوله، وبين تضعيفه ورده وودنا فصل القول في المسألة بدراسة استقرائية نقدية للخروج بنتيجة علمية دقيقة فيما يخص درجة الحديث، و عنونّا البحث بـ" حديث (ضرب الأولاد على ترك الصلاة) بين الثبوت وعدمه- دراسة وتحقيق " .

واقتضت طبيعة البحث أن نقسّمه على مبحثين، وهي:-

المبحث الأول: الرّوايات الصّحيحة.

المبحث الثاني: الرّوايات الضّعيفة.

وخاتمة: فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها.

تمهيد

وردت أربعة أحاديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في ضرب الأطفال على ترك الصلاة، حيث جاءت بطرق وروايات متعددة وبألفاظ متقاربة، منها بلفظ: (مرّوا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعاً، واضربوهم عليها إذا بلغوا عشراً، وفرقوا بينهم في المضاجع).

ونحن بدورنا نقوم في هذا المبحث بتخريج الأحاديث الأربعة من مظانها من كتب الحديث والسنن والمصنفات، ثم نستنتج حكم الحديث من حيث القبول أو الردّ، مستعيناً بأقوال بعض العلماء من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين عليه، وبيانه ما يأتي:-

المبحث الأول

الرّوايات الصحيحة

المطلب الأول :حديث (سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه)

1-لفظ الحديث:

قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إذا بلغ الغلام سبع سنين فامروه بالصلاة، فإذا بلغ عَشْرًا فاضربوه عليها"

وفي رواية: " إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ أُمِرَ بِالصَّلَاةِ، فَإِذَا بَلَغَ عَشْرًا ضُرِبَ عَلَيْهَا "

2-تخريج الحديث : هذا الحديث أخرجه كلٌ من:-

الإمام إبن أبي شيبة، وأحمد في مسنده، أبو داود في سننه، والترمذي في سننه، وابن خزيمة في صحيحه، والدارمي في سننه، والحاكم في مستدركه، والدارقطني في سننه، والبيهقي في السنن الكبرى، والبغوي، في شرح السنة، وابن أبي شيبة في مصنفه، والطبراني في الكبير. (ابن أبي شيبة 3/ 263،رقم: 3518)،، و(ابن حنبل- ب، 2001م، 284/11، رقم: 6689، و 57/24، رقم: 15340)، و(أبو داود- أ، بدون، 133/1، رقم: 494)، و(أبو داود- ب، 2009م، 366/1، رقم 494)، و(الترمذي- أ، 1975م، 259/2، رقم: 407)، و(الترمذي- ب، 2004م، 560/1، رقم: 409)، و(ابن خزيمة، 1970م، 102/2، رقم: 1002)، و(الدارمي، 2000م، 897/2، رقم: 1471)، و(الحاكم النيسابوري، 1990م، 389/1، رقم: 948)، و(الدارقطني، 2004م، 429/1، رقم: 886)، و(البيهقي- أ، 2003م، 22/2، رقم: 2253)، و(البغوي، 1983م، 3/2، رقم: 502)، و(ابن أبي شيبة، 1409هـ، 304/1، رقم: 3481)، و(الطبراني- أ، 1994م،115/7، رقم: (6546- 6548).

الحكم على الحديث:

هذا الحديث بمجموع طرقه حديث صحيح ثابت، فقد صححه جمع كثير من الأئمة والعلماء نذكر بعضاً من أقوالهم:-

1. رواه أبو داود (275هـ) وسكت عنه، وسكوته يدل على تصحيحه له.

قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض. (أبو داود- ج، بدون، ص27)

وقال ابن عبد البر فيما نقل عنه الصنعاني:كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده. (الصنعاني- أ، 1997م، 179/1)

2. قال الترمذي (279هـ): حديث حسن. (الترمذي- أ، 1975م، 259/2، رقم: 407) .

3. صححه ابن خزيمة (311هـ). (ابن خزيمة، 1970م، 496/1، رقم: 1002)

4. رواه الحاكم النيسابوري (405هـ) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. (الحاكم النيسابوري، 1990م، 389/1، رقم: 948)

5 .قال البيهقي (458هـ): إسنادُه صحيح، فقد احتج مسلم بعبد الملك بين الربيع بن سبرة بن معبد الجهني وأبيه وجده، وروى لهم في الصحيح. (البيهقي- ب، 2015م، 241/2)

6. قال البغوي (516هـ): حديث حسن. (البغوي، 1983م، 403/2)

7. قال عبد الغني المقدسي (600هـ): حديث حسن. (عبد الغني المقدسي، 2009م، 77/1)

8. ذكر المنذري (656هـ) تصحيح الترمذي وأقرّه. ينظر: (المباركفوري، بدون، 370/2)

9. قال النووي (676هـ): حديث سبرة صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة. (النووي- ب، بدون، 10/3)

10. قال أحمد بن فرج اللَّخمي الإشبيلي (699هـ): إسناده صحيح. (اللَّخمي الإشبيلي، 1997م، 27/2)

11. صححه الذهبي (748هـ)، حيث وافق الحاكم في تصحيحه. (الحاكم النيسابوري، 1990م، 389/1، رقم: 948)

12. قال الهروي (1014هـ): حديث حسن. (الهروي، 2002م، 512/2)

13. قال الصنعاني (1182هـ): حديث حسن. (الصنعاني- ب، 2012م، 29/5)

14. قال المباركفوري (1353هـ): حديث سبرة بن معبد الجهني حديث حسن صحيح. (المباركفوري، بدون، 370/2)

15. قال فيصل بن عبد العزيز النجدي (1376هـ): حديث حسن. (فيصل بن عبد العزيز النجدي، 2002م، 216/1)

16. قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب (1206هـ): حديث صحيح. (محمد بن عبد الوهاب، بدون، 2/1)

17. قال الشيخ الألباني: (1420هـ): حديث حسن صحيح. (الألباني- ب، 1985م، 267/1) وينظر: (أبو داود- أ، بدون، 133/1، رقم: 494)، و(الترمذي- أ، 1975م، 259/2، رقم: 407).

18. قال الشيخ ابن عثيمين (1421هـ): حديث حسن. (ابن عثيمين- ب، 1426هـ، 173/3)

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v7n2y2024.pp276-284

19. قال شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن من أجل عبد الملك بن الربيع. (أبو داود- ب، 2009م، 366/1، رقم: 494)، و(الترمذي- ب، 2004م، 460/1، رقم: 409)
20. قال حسين بن أسد الداراني: إسناده حسن. (الدارمي، 2000م، 897/2، رقم: 1471)
21. قال محمود محمد خطاب السبكي: إسناده حسن. (السبكي- ب، 1977م، 100/2)
22. صححه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. (ابن خزيمة، 1970م، 102/2، رقم: 1002)
23. قال محمد بن إبراهيم بن عبد التويجري: حديث صحيح. (التويجري، 2009م، 416/2 و 194/5)
24. قال عبد العظيم بن بدوي بن محمد: حديث حسن. (عبد العظيم بن بدوي، 2001م، 65/1)
25. قال أبو عمر دُبْيَانِ بن محمد الدّبيان: صحيح لغيره. (دُبْيَانِ- أ، 1432ه، 151/1)، و(دُبْيَانِ- ب، 2005م، 77/3)
26. قال الدكتور: سمر بن أمين الزهيري: فالحديث وإن كان حسن الإسناد إلاّ أنه صحيح المتن. والله أعلم. (عبد الغني المقدسي، 2009م، 77/1)

النتيجة:

بعد عرض أقوال الكثير من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين واتفاقهم على صحة الحديث أو حسنه، نحكم بأن الحديث مما يحتج به، فقد ثبت عند المحققين صحة الحديث أو حسنه.

المطلب الثاني

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (وهو عبد الله بن عمرو بن العاص)

1-لفظ الحديث:

قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغُوا سَبْعًا، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا إِذَا بَلَغُوا عَشْرًا، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ "

وفي رواية: " مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ سِنِينَ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ، وَإِذَا أَنْكَحَ أَحَدُكُمْ عَبْدَهُ أَوْ أَجِيرَهُ، فَلَا يَنْظُرَنَّ إِلَى شَيْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ، فَإِنَّ مَا أَسْفَلَ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ مِنْ عَوْرَتِهِ ".

وفي رواية: " إذا بلغ أولادكم سبع سنين ففرقوا بين فرشهم، وإذا بلغوا عشر سنين فاضربوهم على الصلاة".

2-تخريج الحديث : هذا الحديث أخرجه كلٌ من:-

الإمام أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، والحاكم في مستدركه، وابن أبي شيبة في مصنفه، والدارقطني في سننه، والبيهقي في السنن الكبرى وفي شعب الإيمان، والبغوي في شرح السنة. ينظر: (ابن حنبل- أ، 1995م، 243/6، رقم: 6690، و 295/6، رقم: 6756)، و(أبو داود- ب، 2009م، 367/1، رقم: 495)، و(الألباني- ج، 2002م، 401/2)، و(الحاكم النيسابوري، 1990م، 311/1، رقم:708)، و(ابن أبي شيبة، 1409ه، 304/1، رقم: 3482)، و(الدارقطني، 2004م، 430/1- 431، رقم: 887- 888)، و(البيهقي- أ، 2003م، 323/2-325، رقم: 3233 و3234 و3235)، و(البيهقي- ج، 2003م، 128/11، رقم: 8283)، و(البغوي، 1983م، 406/2، رقم: 505)

الحكم على الحديث:

هذا الحديث بمجموع طرقه حديث حسن، فقد حسنه جمع من الأئمة والعلماء وصححه آخرون، نذكر منهم:-

1. رواه أبو داود (275ه) وسكت عنه، وسكوته يدل على تصحيحه له، كما مرّ.
2. قال النووي: رواه أبو داود بإسناد حسن. (النووي- أ، 1998م، 126/1)
3. روى الحاكم (405ه) بسنده عن إسحاق بن راهويه أنه قال: (إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما)، يعني: أنها قوية جداً وصحيحة. (الحاكم النيسابوري، 1990م، 311/1)، وقال بعد روايته باللفظ الثالث: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بعبد الملك بن الربيع بن سبرة، عن آبائه، ثم لم يخرج واحد منها هذا الحديث»(الحاكم النيسابوري، 1990م، 317/1).

وقال الألباني: فهذا القول في طرف، وقول يحيى بن سعيد فيما رواه ابن المديني عنه: (حديثه عندنا واه) (العقيلي- 1984م، 273/3)، و(المزي، 1980م،86/22) في طرف آخر، والحق الوسط: وهو أنه حسن الحديث، وقد احتج بحديثه جماعة من الأئمة المتقدمين كأحمد وابن المديني وإسحاق والبخاري وغيرهم كما بينته في صحيح أبي داود. (الألباني- ب، 1985م، 266/1)، و(الألباني- ج، 2002م، 401/2)

وقال ابن العربي (543ه) عن (صحيفة عمرو بن شعيب): وهي صحيفة صححها البخاري (256ه) في حديث الرباعيات، وصححها الدارقطني (385ه)، فإذا وجدتم الطريق إليها صحيحاً فخذوا بها، وإنما تركها أكثرهم لعدم الثقة في طريقها لا لعدمٍ في ذاتها. (ابن العربي، 1992م، 795/1)

و الرباعيات: هي وصية الإمام البخاري لطلبة الحديث التي تضمنت شروطاً وأموراً لابد للمحدث منها ليصير محدثاً فاضلاً كاملاً. ينظر: (القاضي عياض، 1970م،31/1)

وقال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل (241ه)، وعلي بن المديني (234ه)، وإسحاق بن راهويه (238ه)، وأبا عبيد الآجري، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين. (البخاري- ب، بدون، 342/6)، و(المزي، 1980م، 69/22)

1. قال النووي (676ه): إسناده حسن. (النووي- ب، بدون، 400/17)، و(النووي- أ، 1998م، 126/1)
2. قال السبكي (756ه): رواه أبو داود بإسناد حسن. (السبكي- أ، 1413ه، 245/1)
3. قال ابن الملقن (804ه) في بدر المنير: هذا الحديث صحيح، وفي عجالة المحتاج: حديث حسن. (ابن الملقن- أ، 2004م، 238/3)، و(ابن الملقن- ب، 2001م، 1185/3)
4. قال الحافظ العراقي (806ه): هذا حديث حسن. (الحافظ العراقي، 2001م، 365/1)
5. قال ابن حجر العسقلاني (852ه): هذا الحديث حسن لغيره لأجل سوار بن داود. (ابن حجر العسقلاني- ب، بدون، 456/3)
6. قال زكريا الأنصاري (926ه): رواه أبو داود بإسناد حسن. (زكريا الأنصاري، بدون، 121/1)
7. قال شهاب الدين الرملي (957ه): إسناده حسن. (الرملي، 2009م، 242/1)
8. قال ابن حجر الهيتمي (974ه): صحيح. (ابن حجر الهيتمي، 2000م، 69/1)
9. قال الإمام الهروي (1014ه): حديث حسن. (الهروي، 2002م، 612/2)

10. قال محمد علي البكري الصديقي الشافعي (1057): حديث حسن رواه أبو داود بإسناد حسن. (البكري الصديقي الشافعي، 2004م، 133/3)
11. قال الصنعاني (1182ه) في التنوير: صحيح، وقال في التحبير: حسن. (الصنعاني- ج، 2011م، 550/9)، و(الصنعاني- ب، 2012م، 30/5)
12. قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب (1206ه): حديث صحيح. (محمد بن عبد الوهاب، بدون، 2/1)
13. قال الشيخ سعيد بن محمد الرباطي الحضرمي الشافعي (1270ه): حديث صحيح. (الرباطي الحضرمي، 2004م، 169/1)
14. قال فيصل بن عبد العزيز النجدي (1376ه): حديث حسن. (فيصل بن عبد العزيز النجدي، 2002م، 215/1)
15. قال الألباني (1420ه): إسناده حسن صحيح. (الألباني- ب، 1985م، 266/1)، و(الألباني- ج، 2002م، 401/2)
16. قال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (1420ه): وقد صح عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وذكر الحديث. (ابن باز وابن عثيمين والجبرين، بدون، 132/3)
17. قال الشيخ ابن عثيمين (1421ه): حديث حسن رواه أبو داود بإسناد حسن. (ابن عثيمين- ب، 1426ه، 173/3)
18. قال أحمد محمد شاكر: إسناده صحيح. (ابن حنبل- أ، 1995م، 243/6، رقم: 6690، و 295/6، رقم: 6756)
19. قال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن. (ابن حنبل- ب، 2001م، 284/11، رقم: 6689، و 57/24، رقم: 15340)
20. قال عبد القادر الأرناؤوط: إسناده حسن. ينظر: (ابن الأثير، بدون، 187/5)
21. قال الدكتور بشار عوّاد معروف: إسناده حسن. ينظر: (المزي، 1980م، 524/4)
22. قال الدكتور محمد عبد الله ولد كريم: الحديث صحيح، وقد مرّ معنا كثيراً تصحيح الشارح (أي: ابن العربي) لرواية عمرو بن شعيب ونقله أن البخاري وغيره صحح هذه الرواية. ينظر: (ابن العربي، 1992م، 802/1)
23. قال عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي: حديث حسن. (العجلوني، 2000م، 240/2)
24. قال الدكتور سمير بن أمين الزهيري: فالحديث وإن كان حسن السند إلاّ أنه صحيح المتن والله أعلم. ينظر: (عبد الغني المقدسي، 2009م، 77/1)
25. قال حسين إسماعيل الجمل: حديث صحيح لغيره. ينظر:(يوسف المقدسي الحنبلي، 2012م، 150/1)
26. قال الدكتور محمد سليمان عبد الله الأشقر: حديث صحيح. (التغلبي الشَّيْبَاني، 1983م، 268/2)
27. قال علي بن نايف الشحود: حديث صحيح. (الشحود، 1430ه، ص39)

النتيجة:

إذن هذا الحديث بمجموع طرقه حسن، بل ويزداد قوة بحديث سبرة السابق فهو شاهد له.

أما قول العقيلي (العقيلي- 1984م، 176/4) بعد روايته بسنده لهذا الحديث حيث كان يلين رواية سوار الذي روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فإن الصحيح أن روايته مقبولة (المزي، 1980م،237/12)، خاصة وأنه قد توبع من قبل الخليل بن مرة عن الليث بن أبي سليم، فقد أخرج روايته كل من:

ابن عدي في الكامل (ابن عدي، 1988م، 60/3)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى. (البيهقي- أ، 2003م، 324/2، رقم: رقم: 3236)

ولفظه: (عَلِّموا صِبْيَانَكُمُ الصَّلَاةَ فِي سَبْعِ سِنِينَ، وَأَدِّبُوهُمْ عَلَيْهَا فِي عَشْرِ سِنِينَ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ، وَإِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ أَمَتَهُ عَبْدَهُ أَوْ أَجِيرَهُ فَلَا تَنْظُرْ إِلَى عَوْرَتِهِ، وَالْعَوْرَةُ فِيمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ).

وهي متابعة لا بأس بها وإن كان الخليل والليث مختلفان فيه، لكنها متابعة حسنة على الصحيح. ينظر: (المزي، 1980م، 344/8) و(الذهبي- ج، 1963م، 420/3)

المبحث الثاني

الرّوايات الضّعيفة

المطلب الأول

حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) من طريق محمد بن الحسن بن عطية العوفي عن محمد بن عبد الرحمن

1- لفظ الحديث:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ".

وفي رواية: " إِذَا بَلَغَ أَوْلَادُكُمْ سَبْعَ سِنِينَ، فَعَلِّمُوهُمُ الصَّلَاةَ، فَإِذَا بَلَغُوا عَشْرًا فَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ".

وفي رواية: " عَلِّمُوا أَوْلَادَكُمُ الصَّلَاةَ إِذَا بَلَغُوا سَبْعًا فَإِذَا بَلَغُوا عَشْرًا فَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ".

2-تخريج الحديث : هذا الحديث أخرجه كلٌ من:-

1- البخاري في التاريخ الكبير، وقال: ولم يصح حديثه، يقصد (محمد بن الحسن بن عطية العوفي). (البخاري- ب، بدون، 66/1، ترجمة (محمد بن الحسن بن عطية) رقم: 151)

2- والعقيلي في الضعفاء الكبير: وقال: وهذا أولى- أي من الرواية المتصلة- والرواية في هذا الباب فيها لين. (العقيلي- 1984م، 49/4)

3- وابن أبي الدنيا في كتاب العيال، وقال: حديث مرسل رجاله رجال الصحيح غير محمد بن الحسن بن عطية العوفي وهو صدوق يخطئ. (ابن أبي الدنيا، 1990م، 471/1، رقم: 301)

<u>وأخرجه موصولاً كلٌ من:</u>

1- البزار في مسنده: وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروي عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلاّ بهذا الإسناد. (البزار، 1988م، 189/17، رقم: 9823)

2- والعقيلي في الضعفاء الكبير، وقال: والرواية في هذا الباب فيها لين. (العقيلي- 1984م، 49/4)

3- وابن أبي الدنيا في كتاب العيال، وقال: رجاله ثقات ما خلا محمد بن الحسن العوفي فإنه صدوق يخطئ. (ابن أبي الدنيا، 1990م، 471/1، رقم: 301)

ولفظه: (إذا بلغ أولادكم سبع سنين فعلموهم الصلاة فإذا بلغوا عشر سنين فاضربوهم عليها وفرقوا بينهم في المضاجع).

وفي بعضها: (علموا أولادكم الصلاة إذا بلغوا سبعاً).

الحكم على الحديث:

لهذا الحديث علتان، وهي ما يأتي:-

1- علة الانقطاع: من المعلوم عند علماء الحديث أن أول شرط من شروط صحة الحديث هو اتصال السند، أي: أن يكون كل راوٍ من رواته قد سمعه وأخذه من شيوخه وممن روى عنه من أول السند إلى منتهاه.

وهذا الحديث روي متصلاً في بعض طرقه ومرسلاً في طرق أخرى كما أوردناه آنفاً في تخريج الحديث، فقد رفعه محمد بن عبد الرحمن إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ولم يذكر الصحابي الذي بينها، وروي مرة أخرى متصلاً عن أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وفي مثل هذه الحالة يقوم العلماء وأهل الحديث بدراسة جميع الطرق والروايات ويحكمون بصحة إحدى الطرق وضعف الآخر، فإما أن يصح طريق الاتصال أو يترجح طريق الإرسال كما في هذا الحديث، حيث لم يصح موصولاً كما قرره العلماء، وبينوا أن الأرجح هو الإرسال، حيث قال العقيلي بعد رواية الإرسال: (وهذا أولى) كما مرّ.

وقال ابن أبي الدنيا بعد روايته للحديث: حديث مرسل، كما أوردنا قوله آنفاً.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) إلاّ بهذا الإسناد. (البزار، 1988م، 189/17، رقم: 9823)

2- ضعف أحد رواته: فبالنظر إلى أحوال الرواة في سند هذا الحديث نجد أن جميعهم ثقات ما عدا أحدهم وهو (محمد بن الحسن بن عطية العوفي)، فإنه مجمع على ضعفه (المزي، 1980م، 71/25)، بل قال الإمام البخاري: (لم يصح حديثه). (البخاري- ب، بدون، 66/1)

ولكن ربّما كان الإمام البخاري يقصد أنه لا يصح حديثه إذا انفرد مثلما ذهب إليه ابن حبان (ابن حبان، 1396هـ، 284/2)، ويؤيد هذا وصف الإمام الذهبي له، حيث قال مرة: ضعفوه ولم يترك، ومرة: ليّنوه. (الذهبي- أ، 1992م، 164/2) و.(الذهبي- ب، بدون، 568/2)

وعليه فإن جميع من ضعفوه من الأئمة والنقاد ضعفوه من جهة حفظه لا من جهة عدالته، وهذا ما عبر عنه العقيلي بقوله: (مضطرب الحديث)، ولعل من اضطرابه وصله الحديث من رواية أبي هريرة (رضي الله عنه)، حيث قال عن روايته المرسلة: (هي الأولى) كما مرّ.

ولا يخفى أن مثل هذا الضعف ينجبر بمجيئه من طرق أخرى مثله أو أقوى منه، وبعد البحث وجدت متابعاً له ذكره ابن حبان في المجروحين وهو (عبد المنعم بن نعيم الرياحي)، لكنه لا يتقوى به لأنه ضعيف جداً بل أضعف منه، حيث قال عنه ابن حبان: منكر الحديث لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد. (ابن حبان، 1396هـ، 157/2)

وعليه فالحديث من هذا الطريق ضعيف لا يصح، وبهذا حكم كل من روى حديثه هذا ممن سبق ذكر أقوالهم عند تخريج الحديث.

وقال ابن حجر العسقلاني بعد ذكر أقوال العلماء فيه: (والخلاصة أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، للإرسال، ولضعف محمد بن الحسن). (ابن حجر العسقلاني- ب، بدون، 457/3)

وهذا ما يتعلق بسند حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) أما ما يتعلق بمتنه فإنه يتقوى بما ورد من شواهد له من حديث سبرة بن معبد الجهني (رضي الله عنه) وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الصحيحان كما مرّ.

المطلب الثاني

حديث أنس بن مالك (رضي الله عنه) من طريق ثمامة عنه

1- لفظ الحديث:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِثَلَاثَ عَشْرَةَ".

وفي رواية: " مُروهم بالصلاةِ لسبعِ سنينَ، واضرِبوهم عَليها لعشرِ سِنينَ".

أخرجه كل من:-

الطبراني في الأوسط، والدارقطني في سننه، وأبو طاهر في المخلصيات. (الطبراني- ب، بدون، 256/4، رقم: 4129)، و(الدارقطني، 2004م، 432/1، رقم: 891)، و(المخلص، 2008، 4/ 153،رقم:3150).

2-تخريج الحديث : هذا الحديث أخرجه كلٌ من:-

هذا الحديث يروى من طريق (داود بن المحبر) وهو: متروك لا يحتج به، وهو آفته، وعليه فإن هذه الرواية ساقطة لا تصح ولا تقبل. وإن كان قد وثّق عند البعض، لكن الصحيح فيه أنه ضعيف بالمرّة، فقط ضعفه جمهور النقاد وعلماء الجرح والتعديل. (المزي، 1980م، 447/8)

قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن ثمامة إلاّ المحبر بن قحذم، تفرد به ابنه). (الطبراني- ب، بدون، 256/4، رقم: 4129)

وقال ابن حجر: (داود متروك وقد خالف في هذا الحديث سنداً ومتناً). (ابن حجر العسقلاني- ب، بدون، 452/3)

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، وكذلك متنه مردود وضعيف، حيث جاء فيه بلفظ: (لثلاث عشرة) حيث خالف (داود بن المحبر) الثقات في هذه اللفظة، إذ المحفوظ: (واضربوهم عليها لعشر) فقد ورد في جميع الأحاديث الأخرى بجميع الطرق والروايات والأسانيد بلفظ: (لعشر أو عشر سنين) وانفرد هذا الراوي الضعيف بلفظ (لثلاث عشرة)، فإن حديثه مردود لو وافق الثقات فكيف إذا خالف؟.

وأيضاً قد خالف في سنده، فالحديث معروف من حديث سبرة بن معبد الجهني، وعبد الله بن عمرو (رضي الله عنهم)، ولم يرو عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) إلاّ من هذا الوجه.

وعليه فهذه الرواية لا تصح، ولا تثبت.

تصحيح الحديث ليس بالضرورة أن ينبني على تصحيح جميع طرقه:

إن أغلب الأحاديث النبوية لها طرق وروايات وأسانيد متعددة، ولذلك نجد أن علماء الحديث يقسمون الأحاديث باعتبار وصولها إلينا إلى متواتر وآحاد، وقسموا الآحاد إلى مشهور وعزيز وغريب، وإن أغلب الأحاديث من نوع المشهور: وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ درجة التواتر، أي: أن للحديث ثلاثة أسانيد على أقل تقدير.

أما الحديث العزيز: فهو الحديث الذي يكون أقل طبقة من رواته اثنين وإن زاد عدد الرواة في بعض الطبقات فالاعتبار بالأقل وعليه مدار التعريف، أما الحديث الغريب: فهو الحديث الذي رواه راوٍ واحد في طبقة من طبقات السند وإن زاد على ذلك في الطبقات الأخرى فالاعتبار بالطبقة ذات الأقل عدداً لا الأكثر. (الخالدي، 1422هـ، 11-9/1)، فإن ثبتت صحة إسناد واحد من هذه الأسانيد ثبتت صحة الحديث، وإن كان في الأسانيد الأخرى ضعف ما سواء كان ذلك الضعف في السند أو في المتن.

ولذلك نجد أن بعض الأحاديث التي رواها الشيخان (البخاري ومسلم) في صحيحيهما، لها طرق وروايات أخرى في الكتب والسنن والمصنفات الأخرى، وربّما كانت تلك الطرق أو بعضها ضعيفة، فإن ذلك الضعف لا يؤثر على صحة الحديث، فالحديث صحيح (بل في أعلى درجات الصحة) لاتفاق الشيخين على صحة الحديث، وإن كان باقي أسانيد وطرق الحديث ضعيفة.

وعليه فإن الحكم على صحة الحديث أو حسنه يكون بتوفر الشروط التي وضعها العلماء وليس بكثرة الطرق والأسانيد.

وفي موضوع بحثنا فإن ضعف حديث أبي هريرة وأنس (رضي الله عنهما) لا يؤثر في حديث (عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه) وحديث (سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه) الصحيحان، وكذلك إن كان بعض طرق حديث العاص وسبرة ضعيفة،

فإنها لا تؤثر في صحة الحديثين، وذلك لأن الحكم على الحديث يكون بمجموع الطرق والأسانيد، واتفاق جميع العلماء من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين دليل قوي على صحة الحديث، فإنهم صححوا الحديث بناءً على مجموع الطرق والروايات وليس بالنظر في طرق بعينها وإغفال الطرق الأخرى.

عمل الأئمة والفقهاء والأصوليين:

ومن الأمور التي يقوي الحديث هو عمل كبار الفقهاء بالحديث، فقد عمل به الثوري والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وابن تيمية وابن القيم وغيرهم. (ابن قدامة- ب، 1968م، 397/5) و(مالك بن أنس، 1994م، 191/1) و(النووي- ب، بدون، 11/3) و(ابن حنبل- د، 1999م، 80/1) و(ابن تيمية- ب، 1406هـ، 45/6) و(ابن قيم الجوزية، 1971م، 224/1)

كما عمل بالحديث عامة الفقهاء والأصوليين:

فمن فقهاء الأحناف مثلاً: الإمام الكاساني، والزيلعي، والعيني، والحصكفي، وغيرهم. ينظر: (الكاساني، 1986م، 144/1) و(الزيلعي، 1313هـ، 104/1) و(العيني، 2000م، 100/5) و(الحصكفي الحنفي، 2002م، 52/1)

ومن فقهاء المالكية مثلاً: الإمام مالك، والقرافي، والعبدري الغرناطي، والحطّاب الرعيني، وغيرهم. ينظر: (مالك بن أنس، 1994م، 191/1) و(القرافي- أ، 1994م، 316/13) و (العبدري الغرناطي المالكي، 1994م، 57/2) و(الحطاب الرُّعيني المالكي، 1992م، 412/1)

ومن فقهاء الشافعية مثلاً: الماوردي، والشيرازي، وإمام الحرمين الجويني، والرافعي، وجمال الدين الإسنوي، وغيرهم. ينظر: (الماوردي، 199م، 314/2) و(الشيرازي، بدون، 79/3) و(إمام الحرمين الجويني، 2007م، 372/2) و(الرافعي، 1997م، 393/1) و(الإسنوي، 2009م، 432/2) و(البهوتي، بدون، 225/1) و

ومن فقهاء الحنابلة مثلاً: ابن قدامة المقدسي، وابن مفلح، والبهوتي، وابن تيمية، وابن ضويان، وغيرهم. ينظر: (ابن قدامة- أ، 1994م، 188/3) و(ابن مفلح- أ، 1997م، 258/1) و(ابن تيمية- أ، 1997م، 45/1) و(ابن ضويان، 1989م، 81/1)

ومن الأصوليين مثلاً: الجصاص، والغزالي، والبزدوي، والزركشي، والقرافي، وغيرهم. ينظر: (الجصاص، 1994م، 74/2) و(الغزالي- ب، 1993م، 67/1) و(البزدوي، بدون، 327/1) و(الزركشي- أ، 1994م، 139/2) و(القرافي- ب، 1995م، 1608/4).

٨. النتائج:

بعد دراسة الحديث من خلال جمع طرقه و رواياته والوقوف على أقوال الكثير من المحدثين وعلماء الحديث من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين يتبيّن الأمور الآتية:

1. إعتناء الأئمة من المتقدّمين والمتأخرين والمعاصرين بهذا الحديث من حيث الرّواية، وإيرادهم له في مصنفاتهم المسندة وغير المسندة، وجمع طرقه وبيان ما يعتريه من علل إسنادية غير مؤثرة على صحّة الحديث من حيث العموم.
2. عدد الأحاديث الواردة في هذه المسألة أربعة أحاديث وهي:] حديث " سبرة بن معبد الجهني (رضي الله عنه)" من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده " وهو عبد الله بن عمرو بن العاص(رضي الله عنه) " ، حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) من طريق محمد بن الحسن بن عطية العوفي عن محمد بن عبد الرحمن، وحديث " أنس بن مالك (رضي الله عنه)" من طريق ثمامة عنه].
3. عدد الأحاديث الصحيحة التي وردت في هذه المسألة حديثان، وهما: حديث سبرة الجهني، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص(رضي الله عنهما).
4. عدد الأحاديث الضعيفة التي وردت في هذه المسألة حديثان، وهما: حديث أبي هريرة، وحديث أنس بن مالك (رضي الله عنهما).

1- الحكم العام على الحديث أنّه صحيح لاسيما حديثين منها، وهي (حديث سبرة الجهني، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما) واتفاق عامة الفقهاء والأصوليين وغيرهم من العلماء البارزين والمعتبرين على صحة الحديث والعمل بما ورد فيه واستنباط الأحكام منه، كل ذلك يدل دلالة قطعية على ثبوت الحديث وصحته، وأنّ العلل الواردة في بعض طرقه لا تؤثر على حكمه العام وهو الصحة والثبوت. وذلك لأن الحكم على الحديث يكون بمجموع الطرق والأسانيد.

9: ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

ابن أبي الدنيا- عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس أبو بكر القرشي، الطبعة الأولى: (1990هـ)، كتاب العيال: تحقيق: د.نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم – الدمام.

ابن أبي حاتم- أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، الطبعة الأولى: (1427هـ- 2006م)، العلل لابن أبي حاتم: تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي.

ابن أبي شيبة- أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، الطبعة الأولى: (1409هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد- الرياض.

ابن الأثير- مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى : 606هـ)، الطبعة الأولى، جامع الأصول في أحاديث الرسول: تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان.

ابن العربي- القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)، الطبعة الأولى: (1992م)، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: المحقق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي.

ابن الملقن (أ)- سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى : 804هـ)، الطبعة الأولى: (1425هـ- 2004م)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: المحقق : مصطفى أبو الغيط و عبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية.

ابن الملقن (ب)- سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بـ «ابن النحوي» والمشهور بـ «ابن الملقن» (المتوفى: 804 هـ)، الطبعة: (2001م)، عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج: ضبطه على أصوله وخرج حديثه وعلق عليه: عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، دار الكتاب، إربد- الأردن، عام النشر: (1421هـ- 2001م).

ابن باز وابن عثيمين والجبرين- لأصحاب الفضيلة العلماء، سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، الطبعة: بدون، فتاوى إسلامية: إضافة إلى اللجنة الدائمة، وقرارات المجمع الفقهي، المحقق: محمد بن عبد العزيز المسند.

ابن تيمية (أ)- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (728هـ)، الطبعة الأولى: (1418هـ- 1997م)، شرح العمدة: لشيخ الإسلام ابن تيمية، (من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة)، دراسة وتحقيق: خالد بن علي بن محمد المشيقح، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن تيمية (ب)- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، الطبعة الأولى: (1406هـ)، منهاج السنة النبوية: تحقيق : د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة.

ابن حبان- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، الطبعة الأولى: (1396هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي- حلب.

ابن حجر العسقلاني (أ)- أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الطبعة: (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة- بيروت.

ابن حجر العسقلاني (ب)- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، الطبعة: بدون، المَطَالِبُ العَالِيَةُ بِزَوَائِدِ المَسَانِيد الثَمَانِيَةِ: المحقق: مجموعة من الباحثين في 17 رسالة جامعية، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثري، دار العاصمة للنشر والتوزيع- دار الغيث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

ابن حجر الهيتمي- أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: 974هـ)، الطبعة الأولى: (1420هـ- 2000م)، المنهاج القويم: دار الكتب العلمية.

ابن حنبل (أ)- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، الطبعة الأولى: (1416هـ- 1995م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل: المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث- القاهرة.

ابن حنبل (ب)- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، الطبعة الأولى: (1421هـ- 2001م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل: المحقق: شعيب الأرناؤوط- عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.

ابن حنبل (د)- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، الطبعة الأولى: (1420هـ- 1999م)، الزهد: وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

ابن خزيمة- محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، الطبعة: (1390هـ- 1970م)، صحيح ابن خزيمة: تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت.

ابن ضويان- إبراهيم بن محمد بن سالم (المتوفى: 1353هـ)، الطبعة السابعة: (1409هـ- 1989م)، منار السبيل في شرح الدليل: المحقق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

ابن عثيمين (ب)- محمد بن صالح بن محمد العثيمين المتوفى (1412هـ)، الطبعة: (1426هـ)، شرح رياض الصالحين: دار الوطن للنشر، الرياض.

ابن عدي- عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، الطبعة الثالثة: (1409هـ- 1988م)، الكامل في ضعفاء الرجال: دار الفكر- بيروت، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

ابن قدامة (أ)- أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، الطبعة الأولى: (1414هـ- 1994م)، الكافي في فقه الإمام أحمد: دار الكتب العلمية.

ابن قدامة (ب)- أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، الطبعة: (1388هـ- 1968م)، المغني: مكتبة القاهرة.

ابن قيم الجوزية- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، الطبعة الأولى: (1391هـ- 1971م)، تحفة المودود بأحكام المولود: المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان- دمشق.

ابن مفلح (أ)- إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: 884هـ)، الطبعة الأولى: (1418هـ- 1997م)، المبدع في شرح المقنع: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

أبو داود (أ)- أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، الطبعة: بدون، سنن أبي داود: المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، مذكور معه أحكام الألباني.

أبو داود (ب)- أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، الطبعة الأولى: (1430هـ- 2009م)، سنن أبي داود: المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية.

أبو داود (ج)- سليمان بن الأشعث أبو داود، الطبعة: بدون، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه: دار العربية- بيروت، تحقيق: محمد الصباغ.

الإسنوي- جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (المتوفى: 772 هـ)، الطبعة الأولى: (1430هـ- 2009م)، المهمات في شرح الروضة والرافعي: اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، أحمد بن علي، (مركز التراث الثقافي المغربي - الدار البيضاء - المملكة المغربية)، (دار ابن حزم - بيروت - لبنان).

الألباني (ب)- محمد ناصر الدين الألباني- الطبعة الثانية: (1405هـ- 1985م)، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: المكتب الإسلامي- بيروت.

الألباني (ج)- الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420 هـ)، الطبعة الأولى: (1423هـ- 2002م)، صحيح سنن أبي داود: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت.

إمام الحرمين الجويني- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ)، الطبعة الأولى: (1428هـ- 2007م)، نهاية المطلب في دراية المذهب: حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج.

البخاري (ب)- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)، الطبعة: بدون، التاريخ الكبير: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

البزار- أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ)، الطبعة الأولى: (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

البزدوي- علي بن محمد البزدوي الحنفي- الطبعة: بدون- أصول البزدوي - كنز الوصول الى معرفة الأصول، مطبعة جاويد بريس- كراتشي.

البكري الصديقي الشافعي- محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (المتوفى: 1057هـ)، الطبعة الرابعة: (1425هـ- 2004م)، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.

البهوتي- منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: 1051هـ)، الطبعة: بدون، كشاف القناع عن متن الإقناع: دار الكتب العلمية.

البيهقي (أ)- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، الطبعة الثالثة: (1424هـ- 2003م)، السنن الكبرى: المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

البيهقي (ب)- أبو بكر البيهقي (384 هـ - 458 هـ)، الطبعة الأولى: (1436هـ- 2015م)، الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه: تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية.

البيهقي (ج)- : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، الطبعة الأولى: (1423هـ- 2003م)، شعب الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند.

البغوي- الحسين بن مسعود البغوي، الطبعة الثانية: (1403هـ - 1983م)، شرح السنة: تحقيق: شعيب الأرناؤوط- محمد زهير الشاويش، دار المكتب الإسلامي- دمشق ـ بيروت.

الترمذي (أ)- محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، الطبعة الثانية: (1395هـ- 1975م)، سنن الترمذي: تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، مذكور معه أحكام الألباني.

الترمذي (ب)- محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، الطبعة الأولى: (1424هـ- 2004م)، سنن الترمذي: حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

التغلبي الشَّيْبَاني- عبد القادر بن عمر بن عبد القادر ابن عمر بن أبي تغلب بن سالم التغلبي الشَّيْبَاني (المتوفى: 1135هـ)، الطبعة الأولى: (1403هـ- 1983م)، نَيْلُ المَآرِب بشَرح دَلِيلُ الطَّالب: المحقق: الدكتور محمد سُليمان عبد الله الأشقر - رحمه الله - مكتبة الفلاح، الكويت.

التويجري- محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، الطبعة الأولى: (1430هـ- 2009م)، موسوعة الفقه الإسلامي: بيت الأفكار الدولية.

الجصاص- أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: 370هـ)، الطبعة الثانية: (1414هـ- 1994م)، الفصول في الأصول: وزارة الأوقاف الكويتية.

الحافظ العراقي- أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ)، الطبعة الأولى: (1421هـ- 2001م)، خمسة أحاديث من أمالي الحافظ العراقي (مطبوع ضمن كتاب جمهرة الأجزاء الحديثية): اعتناء وتخريج: محمد زياد تكلة، مكتبة العبيكان، الرياض.

الحاكم النيسابوري- أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، الطبعة الأولى: (1411هـ- 1990م)، المستدرك على الصحيحين: تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت.

الحصكفي الحنفي- محمد بن علي بن محمد الحِصْني المعروف بعلاء الدين الحصكفي الحنفي (المتوفى: 1088هـ)، الطبعة الأولى: (1423هـ- 2002م)، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار: المحقق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية.

الحطاب الرُّعيني المالكي- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: 954هـ)، الطبعة الثالثة: (1412هـ- 1992م)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: دار الفكر.

الدارمي- أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ)، الطبعة الأولى: (1412هـ- 2000م)، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي): تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

دُبْيَانِ (أ)- أبو عمر دُبْيَانِ بن محمد الدُّبْيَانِ، الطبعة الثانية: (1432هـ)، المُعَامَلَاتُ المَالِيَّةُ أَصَالَةً وَمُعَاصَرَةً: تقديم: مجموعة من المشايخ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض - المملكة العربية السعودية.

دُبْيَانِ (ب)- أبو عمر دُبْيَانِ بن محمد الدُّبْيَانِ، الطبعة الثانية: (1426هـ- 2005م)، موسوعة أحكام الطهارة: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية.

الذهبي (أ)- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، الطبعة الأولى: (1413هـ- 1992م)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية- مؤسسة علوم القرآن، جدة.

الذهبي (ب)- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، الطبعة: بدون، المغني في الضعفاء: المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

الذهبي (ج)- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، الطبعة الأولى: (1382هـ- 1963م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.

الرافعي- عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: 623هـ)، الطبعة الأولى: (1417هـ- 1997م)، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير: المحقق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

الرباطي الحضرمي- سَعيد بن محمد بَاعَلَوِيّ بَاعِشن الدَّوْعَنِيُّ الرباطي الحضرمي الشافعي (المتوفى: 1270هـ)، الطبعة الأولى: (1425هـ- 2004م)، شَرح المُقَدّمَة الحضرمية المُسمّى بُشرى الكريم بشَرح مَسَائل التَّعليم: دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة.

الرملي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي (المتوفى: 957 هـ)، الطبعة الأولى: (1430هـ- 2009م)، فتح الرحمن بشرح زبد ابن رسلان: عنى به: الشيخ سيد بن شلتوت الشافعي، باحث شرعي وأمين فتوى بدار الإفتاء المصري، دار المنهاج، بيروت- لبنان.

الزركشي (أ)- أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، الطبعة الأولى: (1414هـ- 1994م).البحر المحيط في أصول الفقه: دار الكتبي.

زكريا الأنصاري- زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ)- الطبعة: بدون، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، دار الكتاب الإسلامي.

الزيلعي- عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: 743 هـ)، الطبعة الأولى: (1313هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ: الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشِّلْبِيُّ (المتوفى: 1021 هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة.

السبكي (أ)- أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: 756 هـ)، الطبعة: (1413هـ)، قضاء الأرب في أسئلة حلب: المحقق: محمد عالم عبد المجيد الأفغاني (ماجستير)، إشراف: د حسن أحمد مرعي، الناشر: المكتبة التجارية مكة المكرمة - مصطفى أحمد الباز.

السّبكي (ب)- محمود محمد خطاب السّبكي، الطبعة الرابعة: (1397هـ- 1977م)، الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق (والمجلد التاسع طبع باسم: إرشاد الناسك إلى أعمال المناسك): المحقق: أمين محمود خطاب، المكتبة المحمودية السبكية.

الشحود- علي بن نايف الشحود- الطبعة الأولى: (2009م- 1430هـ)، الأساليب الشرعية في تأديب الأطفال، ماليزيا، بهانج، دار المعمور.

الشيرازي- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، الطبعة: بدون، المهذب في فقه الإمام الشافعي: دار الكتب العلمية.

الصنعاني (أ)- أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني (1182هـ)، الطبعة الأولى: (1417هـ- 1997م)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان.

الصنعاني (ب)- محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182هـ)، الطبعة الأولى: (1433هـ- 2012م)، التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير: حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: محَمَّد صُبْحي بن حَسَن حَلّاق أبو مصعب، مَكتَبَةُ الرُّشد، الرياض- المملكة العَرَبيَّة السعودية.

الصنعاني (ج)- محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182هـ)، الطبعة الأولى: (1432هـ- 2011م)، التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ: المحقق: د. محَمَّد إسحاق محَمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض.

الطبراني (أ)- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، الطبعة الأولى: 1415هـ- 1994م)، المعجم الكبير: المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة الثانية، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد 13 دار الصميعي- الرياض.

الطبراني (ب)- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، الطبعة: بدون، المعجم الأوسط: المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين- القاهرة.

عبد العظيم بن بدوي- الطبعة الثالثة: (1421هـ- 2001م)، الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز: دار ابن رجب- مصر.

عبد الغني المقدسي- عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (المتوفى: 600 هـ)، الطبعة الأولى: (1430هـ- 2009م)، عمدة الأحكام الكبرى: المحقق: الدكتور سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية.

العبدري الغرناطي المالكي- محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (المتوفى: 897هـ)، الطبعة الأولى: (1416هـ- 1994م)، التاج والإكليل لمختصر خليل: دار الكتب العلمية.

العقيلي- أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ)، الطبعة الأولى: (1404هـ- 1984م)، الضعفاء الكبير: المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية- بيروت.

العينى- أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، الطبعة الأولى: (1420هـ - 2000م)، البناية شرح الهداية: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.

الغزالي (ب)- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، الطبعة الأولى: (1413هـ- 1993م)، المستصفى: تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية.

فيصل بن عبد العزيز النجدي- بن فيصل ابن حمد المبارك الحريملي النجدي (المتوفى: 1376هـ)، الطبعة الأولى: (1423هـ- 2002 م)، تطريز رياض الصالحين: فيصل بن عبد العزيز، المحقق: د. عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزير آل حمد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض.

القاضي عياض- عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ)، الطبعة الأولى: (1379هـ - 1970م)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: المحقق: السيد أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس.

القرافي (أ)- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ)، الطبعة الأولى: (1994م)، الذخيرة: دار الغرب الإسلامي- بيروت.

القرافي (ب)- شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت 684هـ)، الطبعة الأولى: (1416هـ- 1995م)، نفائس الأصول في شرح المحصول: المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز.

الكاساني- أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ)، الطبعة الثانية: (1406هـ- 1986م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين، دار الكتب العلمية.

اللَّخمي الإشبيلي- أحمد بن فَرَج (بسكون الراء) بن أحمد بن محمد بن فرج اللَّخمي الإشبيلي، نزيل دمشق، أبو العباس، شهاب الدين الشافعي (المتوفى: 699هـ)، الطبعة الأولى: (1417هـ- 1997م)، مختصر خلافيات البيهقي: المحقق: د. ذياب عبد الكريم ذياب عقل، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض.

مالك بن أنس- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)، الطبعة الأولى: (1415هـ - 1994م)، المدونة: دار الكتب العلمية.

الماوردي- أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، الطبعة الأولى: (1419هـ- 1999م)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

المباركفوري- أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: 1353هـ)، الطبعة: بدون، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: دار الكتب العلمية- بيروت.

محمد بن عبد الوهاب- الطبعة: بدون، شَرْحُ شُروطِ الصلاةِ وأركانِها وواجباتِها: عبد المحسن بن حمد العباد البدر.

المزي- يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، الطبعة الأولى: (1400هـ- 1980م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: مؤسسة الرسالة- بيروت.

النووي (أ)- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، الطبعة الثالثة: (1419هـ- 1998م)، رياض الصالحين: المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

النووي (ب)- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، الطبعة: بدون، المجموع شرح المهذب: دار الفكر.

الهروي- علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ)، الطبعة الأولى: (1422هـ- 2002م)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: دار الفكر، بيروت – لبنان.

يوسف المقدسي الحنبلي- الطبعة الأولى: (1433هـ- 2012م)، المقرر على أبواب المحرر: حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، دبلوم الدراسات العليا في الوثائق قسم المكتبات - جامعة القاهرة، دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا.